مركز حمورابي

التعددية السياسية: دراسة نظرية في المفهوم والتطور

التعددية السياسية: دراسة نظرية في المفهوم والتطور

م. ابتهال زيد علي
كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

21 كانون الثاني **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

اضحت التعددية اليوم، وبغض النظر عن الاشكال والصيغ التي يمكن ان تأخذها النظم السياسية ، الشرط الاساسي في عملية التوظيف العقلاني لسياسة هذة النظم. فالمطلب الديمقراطي بصيغته التعددية، اصبح مطلبا اساسياً، بل تاريخيا، ولم يعد السكوت في عملية البحث عن مصدر السلطة امرا ممكنا. واصبحت هناك مطالبة بالتعددية للتأثير في السلطة السياسية لدفعها في اتجاه اكثر اصالة يجعل من عملية التحول ضرورة لابد منها.

والتعددية ظاهرة انسانية يمكن الاستدلال عليها من خلال مظاهر مختلفة، فهي توجد في المجتمعات والدول، مثلما هي انعكاس لتنوع الجنس البشري في تكوينه الطبيعي وفي تصوره الفكري والمجتمعي. فاالتعدد موجود بالضرورة مادام هناك بشر يفكرون ويجتهدون عبر ادوارهم الاجتماعية المتباينة.

ولاريب في ان هذة الادوار تصب في محصلتها النهائية بأداء النظم السياسية ويعني ذلك ضرورة احترام اراء الاخرين من خلال عدم ادعاء اي طرف محدد احتكاره الصواب دون الاخرين، احتكار يجعل منه المستودع الوحيد للحقيقة. تنقسم الورقة الى محورين يتناول المحور الاول: ماهية التعددية و التعددية السياسية واشكالها ،ويركز الثاني على التطور التاريخي للمفهوم.

المحور الاول: ماهيـة التعددية والتعددية السياسية

أولاً: ماهية التعددية:

التعددية(pluralism) في ابسط تعريف لها، هي الاعتقاد في ان هناك، او ينبغي ان تكون هناك اشياء متعددة، فهي الفلسفة التي تدافع عن التعددية في المعتقدات والمؤسسات والتي تعارض الواحدية (monism) اي القول بان ثمة مبدأ غائيا واحداً، والتعددية في اللغة تعني ان الشئ صار ذا عدد، فيقال تعدد الاصول تعدد النفوس، تعدد الحقائق، تعدد الغايات ، تعدد القيم....ألخ ،وفي اللغة الانكليزية ((pluralismمعنى التعددية، اي الاقرار بتعدد السلطات في الحكم.

وتعرف الموسوعة السياسية(التعددية) بأنها : (مفهوماً ليبرالياً ينظر الى المجتمع على انه متكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة، ذات مصالح مشروعة متفرقة) ، ويذهب اصحاب هذا الرأي الى ان التعدد والاختلاف يحول دون تمركز الحكم ويساعد على تحقيق المشاركة السياسية وتوزيع المنافع.

ومهما يكن من امر التعددية، فأننا نجد ان جل هذة الاراء يمكن ارجاعها الى ثلاثة محاور رئيسة نجدها واردة في اغلب التعريفات المعطاة للتعددية مما يكون عدة مقومات للتعددية وهذه المقومات هي:

1- البناء التنظيمي.
2- التداول السلمي للسلطة.
3- المحور المتعلق بالحريات الاساسية وحقوق الانسان.

ثانيا: ماهية التعددية السياسية:

في البدء لابد من القول بأن مفهوم التعددية السياسية مفهوم حديث نسبياً اذ لم يدخل نطاق علم السياسة الا في وقت متأخر، اذ اقترن ظهوره بما شهدته السنوات الاولى في القرن العشرين من تعدد المذاهب السياسية والاجتماعية. وقد ظهر هذا المفهوم للتعبير بشكل اساسي عن التعارض مابين المعتقدات- القيم في المجالات المختلفة للحياة الاجتماعية والسياسية.

على الرغم من كثرة استخدام مفهوم التعددية السياسية في الوقت الحاضر الا انه يفتقر الى تعريف محدد، او نظرية واحدة متكاملة، يمكن الاعتماد عليها لتحديد مضمونه وعناصره، لذا فأن التعددية السياسية المعاصرة تعرف بصيغ متنوعة، فهناك من يرى فيها مظهراً من مظاهر الحداثة السياسية وهو ماذهب اليه(محمد عابد الجابري) بقوله: ونقصد بالحداثة السياسية اولاً وقبل كل شيْ وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه(الحرب) بواسطة السياسة، اي بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والاخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في اطار السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية

اما الدكتور (سعد الدين ابراهيم) فأن مفهوم التعددية السياسية لديه يشير الى (مشروعية تعدد القوى والاراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التاثير على القرار السياسي في مجتمعها).

ويعرفها الدكتور(أحمد صدقي الدجاني) بأنها: (تعني أولاً الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما بفعل وجود عدة دوائر انتمائية ضمن هويته الواحدة وتعني ثانياً احترام هذا التنوع وقبول مايترتب عليه من اختلاف في العقائد والالسنة وانماط الحياة وثالثاً ايجاد صيغ للتعبير عن ذلك بحرية ودون صراع).

ويعرف الدكتور (يحيى الجمل) التعددية السياسية بدلالة الاحزاب السياسية لكونها: (تمثل قوى اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مختلفة، وهذة الاحزاب تتنافس فيما بينها من اجل كسب الرأي العام تمهيداً لاستلام السلطة، وتحقيق ماتنادي به من اهداف وبرامج وما تدعوا اليه من قيم).

نستنتج مما تقدم، ان التعددية السياسية تعني في جوهرها وجود مساحات سياسية واسعة تتسع للاراء المطروحة التي تعطي الحق للتعبير عن نفسها استيعاباً للتوترات الجزئية في المجتمع واحتواء الاحتقان الى اقل حيز ممكن، وهذا يعني ان طرفاً واحد لايملك واحداً لايملك الحقيقة كلها او المعرفة كلها، وانه من المناسب ان تجري ممارسة السلطة في ظل مشاركة اوسع لمختلف القوى السياسية والاجتماعية.

المحور الثاني: التطور التاريخي للتعددية السياسية:

بما أن التأريخ يعد مستودع للأفكار، لذلك فان أي فكر ينبغي ان يكون له معالجة تأريخية لكي تكون الدراسة شاملة وعميقة.

وعليه، لقد شغلت التعددية السياسية الفصل السياسي الحديث بعد أن تم صقلها وبلورتها على يد المفكرين امثال (جون لوك) و (ومونتسكيو) فقد كان الفيلسوف الانكليزي (جون لوك) أول من أكد في أواخر القرن السابع عشر على ان ألدولة يجب أن تقوم على القبول العام والعمل على رفاهية المجتمع ورعاية مصالحه والسماح بتعدد القوى ألاجتماعية والسياسية، وإذا أهملت شيئا من ذلك وجب تغييرها.

أما (مونتسكيو) فقد أكد في كتابه (روح القوانين) على نظرية الفصل ما بين السلطات، وفي ذلك تأكيد على ألحاجة إلى التعددية للحد من الطغيان الذي تقوم عليه السلطة. فقد كان يرى: (أن ألدولة تكون حرة عندما توقف السلطة فيها السلطة، فما كان يعني به بوجه خاص هو ألخصومة ما بين الطبقات على اعتبار أنها تعبر عن نوع من التنافس الاجتماعي، ومثل هذا التنافس الاجتماعي يشكل في نظره الشرط الأساسي للنظام السياسي المعتدل، ذلك لأن الطبقات تبدو في نظره اهلاً لضمان التوازن فيما بينها).

في حين يذهب آخرون إلى القول، بأن التعددية السياسية تطورت من خلال ثلاث مراحل وهذه المراحل هي:

ألمرحله الأولى:

التعددية السياسية كنظرية سياسية متميزة ظهرت في بريطانيا في بدايات القرن العشرين، عندما قام مجموعة من علماء النظريات السياسية، أمثال (جون فيجس، جي. دي. اتش، كول وهارولد لاسكي)، بمناقشة استقلالية المجموعات المتوسطة مثل الجمعيات ألدينية واتحاد العمال، في السياق ألتأريخي للقوة المتزايدة للدولة ألمركزية.

ألمرحله ألثانية:

تأريخ التعددية السياسية يعود إلى بداية الخمسينات والستينات من القرن الماضي، عندما قام عدد من علماء السياسة الأمريكان، أمثال (يايل روبرت داهل، وتشارلز ليندبلوم)، بشكل أكثر تجريبي بتطوير(تعددية ديمقراطية موجهة)، هذا الشكل المتنوع ليس كتحدي معياري إلى قوة ألدولة كجهاز اجتماعي من الطريق في أي قوة مفرقة إلى مراكز القوى المتعددة في الديمقراطيات ألحديثة، تأكيد على الاهمية الضرورية للأحزاب السياسية والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة في الديمقراطيات ألحديثة، فالتعددية في هذا الجيل عرض لمفهوم ألدوله والذي يتحدد دوره في أن يعدل المصالح المتنافسة بين المجموعات المتنوعة من الناس.

ألمرحله ألثالثة:

بدأت هذه ألمرحلة من تأريخ ألتعددية السياسية في ثمانينات القرن الماضي، عندما حاول أصحاب بعض النظريات تأليف وتركيب التعددية السياسية الانكليزية والتعددية الديمقراطية، بينما أراد آخرون دمج التعددية ألتقليدية بآخر التطورات التي في حركة النقد والفلسفة التي بدأت في فرنسا اواخر الستينات من القرن الماضي، بالرغم من عدم وجود حركه سياسية مميزة (كما في التعددية السياسية للجيل الأول) أو مدرسة اكاديمية كما في(الجيل الثاني- مدرسة يايل- للتعددية السياسية)، إلا أن (بول هيرست، وتشانتال موف) ربما يمثلان تعددية سياسية معاصرة.

وضع (هيرست) دعواته إلى(تعددية تشاركية) مع إعادة التأكيد على السمات ألمعيارية للتعددية السياسية، في حين وضع (موف) دعوته إلى (تعددية متوترة) مع تأكيد خاص على الطبيعة السياسة لبنية ألجماعة السياسية نفسها.

بينما يرى آخرون أن نظرية التعددية السياسية بدأت في شكلها الراهن مع كتابات (بنتلي) التي تنظر إلى المجتمع على انه يتكون من جماعات مختلفة، ثم تطورت في أعقاب الحرب ألعالمية ألثانية مع ظهور وتنامي ألمدرسة السلوكية، لاسيما على يد (روبرت دال) الذي بين أن المجتمع الأمريكي تتحكم فيه نخب متنافسة ومتناوبة، تمثل المصالح المختلفة. وبذلك تكون السلطة موزعة وفقاً لهذه النظرية، وتتشارك الجماعات ألمشروعة كافة في عملية صنع القرار السياسي بصوره أو بأخرى، وبذلك تتحقق طبيعة الديمقراطية، أطلق (دال) على هذا الوضع اصطلاح حكم الاكثرية وهو اصطلاح شاع استخدامه لدى العديد من أنصار التعددية لوصف الدول الديمقراطية.

يتضح مما سبق بأن التعددية السياسية من المفاهيم ألمعاصرة المرتبطة بالفكر الليبرالي الغربي ولها خلفية تأريخية وفلسفية ترتبط بادراك دور ألدوله وطبيعة ألمواطنة ورفض الاستبداد، وصيغ العقد الاجتماعي وقضاياه ونظامه الاقتصادي، وإنها في ذلك الإطار لم تمثل مفهوماً منفصلاً قائماً بذاته أكثر من كونها مظهراً من مظاهر التعبير والرأي أو ناحية من نواحي العمل والسلوك السياسي الذي يسمح بقيام عدة أحزاب تتنافس على المقاعد ألبرلمانية عبر الانتخابات ألعامة.

الهوامش:

1- سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.

2- جميل صلبيا، المعجم الفلسفي بالالفاظ العربية والانكليزية والفرنسية واللاتينية، ج1، لامط، د.ت.

3- عبد الوهاب الكيالي واخرون، الموسوعة السياسية، ج1، الموسوعة العربية للدراسات، بيروت، 1990.

4-رعد صالح الالوسي، التعددية السياسية في دول عالم الجنوب، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

5-سعد الدين ابراهيم،(تحرير وتقديم)، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، 1989.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية